وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبتين

– عوامري سميحة

– بورويس فاطمة الزهراء

تحت عنوان:

دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. كمال زيتوني	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. قشي حبيبة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بنابي فتيحة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

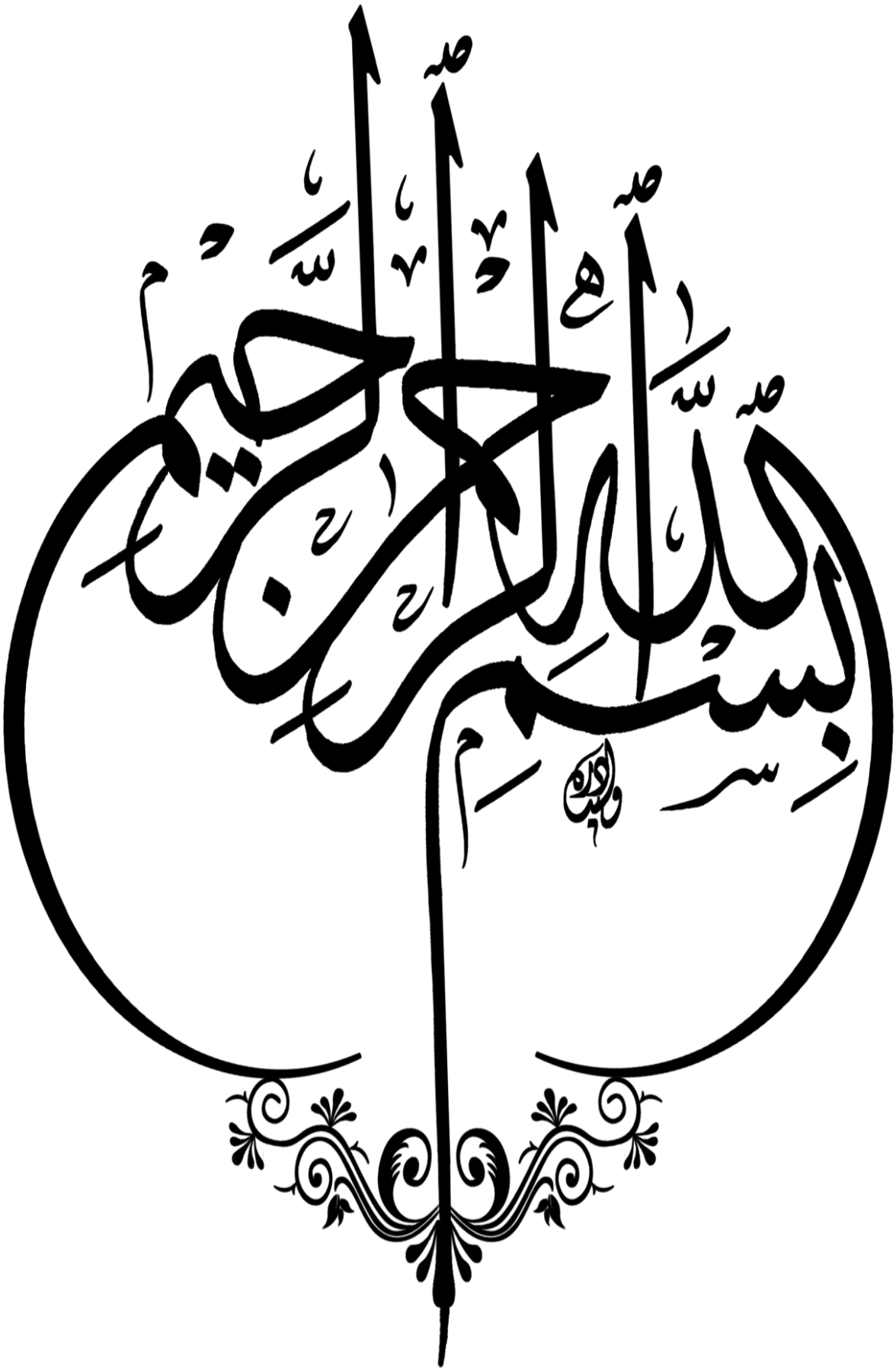
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

قال تعالى: "وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم من الآية 7.

وقال صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

الحمد لله الذي ألهمنا الصبر والتوفيق

وفقنا وأعاننا على

إنهاء هذا العمل المتواضع وسدد خطانا، فكل هذا من عطائه وفضله.

والصلاة والسلام على قائدنا وقدوتنا محمد صلى الله عليه وسلم

وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بالشكر والتقدير لكل الذين مدوا يد العون لنا

في إنجاز هذا العمل بصفة عامة، وبصفة خاصة

للأستاذة الفاضلة "قشي حبيبة" التي تفضلت بالإشراف

على هذه المذكرة والذي استفدنا الكثير من توجيهاتها.

جزاكم الله خيرا في الدارين.

إهداء

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات

أهدي حصاد دراستي إلى:

إلى من أنجبتني وربتني وانارت دربي وأعانتني برضاها وبالصلوات والدعوات

إلى أغلى وأعز إنسان في هذا الوجود

أمي حبيبتي حفظها الله

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني

درب الكفاح وأنار لي درب الفلاح ويسر لي سبيل النجاح

أبي العزيز حفظه الله

كما لا أنسى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات والصعاب

وكل البراعم الصغار في العائلة

وإلى سندي في الحياة زوجي وإلى عائلة زوجي حفظهم الله

وإلى كل الأحباب والأصدقاء والاقارب

أهدي هذا العمل

سميحة

إهداء

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات

أهدي حصاد دراستي إلى:

إلى من أنجبتني وربتني وانارت دربي وأعانتني برضاها وبالصلوات والدعوات

إلى أغلى وأعز إنسان في هذا الوجود

أمي حبيبتي حفظها الله

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني

درب الكفاح وأنار لي درب الفلاح ويسر لي سبيل النجاح

أبي العزيز حفظه الله

كما لا أنسى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات والصعاب

وكل البراعم الصغار في العائلة

وإلى سندي في الحياة زوجي وإلى عائلة زوجي حفظهم الله

وإلى كل الأحباب والأصدقاء والاقارب

أهدي هذا العمل

فاطمة الزهراء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والاشكال

مقدمة .....أ-و

الفصل الأول

الإطار العام للتنمية المستدامة والاقتصاد الدائري

تمهيد 8

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة 9

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة 9

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الدائري 24

المطلب الأول: التطور الخارجي للاقتصاد الدائري..... 24

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الدائري 25

المبحث الثالث: الاقتصاد الدائري (أهداف ومعوقات التطبيق) 27

المطلب الأول: أهداف تطبيق الاقتصاد الدائري 27

خلاصة الفصل الأول 30

الفصل الثاني

الاقتصاد الدائري في الجزائرودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد 32

المبحث الأول: الاقتصاد الدائري في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة 33

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر 33

المطلب الثالث: تفعيل ركائز الاقتصاد الدائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 39

خلاصة الفصل الثاني 40

خاتمة 42

قائمة المصادر والمراجع 46

الملاحق

الملخص

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	18
02	مؤشرات قياس الاستدامة	24
03	معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري.	29
04	الطاقة الوطنية لاسترجاع وتدوير النفايات	38

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة	18
02	تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة	20
03	آليات عمل (Eco-Jem) في الجزائر	35

مقدمة

مقدمة

منذ منح جائزة نوبل للسلام في عام 2007 لأعضاء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، تشكل إجماع دولي حقيقي حول الحاجة إلى الحد من تغير المناخ. ليتنامى الاهتمام بموضوع التحديات البيئية الرئيسية الأخرى التي يجب معالجتها، بما في ذلك الحصول على المياه، وتدهور التربة، وفقد التنوع البيولوجي، وندرة الموارد والنمو السكاني العالمي المطرد.

ومن بين الحلول المطروحة، والتي شهدت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة السياسة الدائرية أو التدوير، التي تطورت وأصبحت اقتصادا قائما بذاته اصطلح عليه اقتصاديا بالاقتصاد الدائري، هذا الاقتصاد الذي يوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والموارد، ويركز على استخدام الموارد وإعادة تدويرها بالطريقة الأكثر فعالية وكفاءة، وكذلك على حماية البيئة. وسيتم الاقتصاد الدائري بانخفاض استهلاك الطاقة والموارد الأخرى، وانخفاض انبعاث الملوثات، وإنتاج أقل قدر ممكن من النفايات والتمتع بالكفاءة العالية ويتطلب الاقتصاد الدائري، الأخذ بالأساليب الأكثر نظافة للإنتاج في الشركات فضلا عن تطوير المجمعات الصناعية الإيكولوجية والتخطيط المتكامل القائم على الموارد من أجل التنمية الصناعية والتنمية الزراعية والتنمية في المناطق الحضرية.

وينظر للاقتصاد الدائري في الجزائر على أنه محور للتنمية يمكن أن يساهم مستقبلا في توزيع الاقتصاد. من خلال إنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد. وفي سياق سيتم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي (حوالي 5%)، يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في عملية التدوير.

كما يمكن أن يمثل الاقتصاد الدائري حلا للمعضلة التي سيعيشها الاقتصاد الجزائري في المستقبل بسبب محدودية الموارد.

أولا: الإشكالية:

يعتبر الاقتصاد الدائري اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيش بها من خلال الاعتماد على الإبداع والتطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك وتوفير العديد من الفرص لضمان الاستدامة والنمو على المدى الطويل، بما يضمن الفائدة للجميع ويكون محفزا وبديلا يساعد الدول والمؤسسات على خلق توازن بين تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة دون استنزاف قدرة هذه الدول على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة والمستمرة وفق تفكير جماعي هادف يواكب تكنولوجيات المعلومات.

وعليه تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الأتي:

كيف يمكن أن يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

ومن أجل الإلمام بهذه الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية: كيف يقوم الاقتصاد الدائري بتحقيق الأبعاد الثلاث الاقتصادية (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، للتنمية المستدامة؟

ثانيا: الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: ويسعى الاقتصاد الدائري إلى تعزيز العلاقة بين الإنسان والبيئة من خلال محاولته استدامة الموارد وتعزيز الكفاءة في استغلالها من خلال إطالة عمر المنتوج واستغلاله لأطول فترة ممكنة مما يؤدي إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية وزيادة مناصب الشغل وكذلك الحفاظ على البيئة.

الفرضيات الفرعية:

-الاقتصاد الدائري هو نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة مما يعني رفاه وعدالة اجتماعية وكذلك يعمل على حماية البيئة من أضرار النفايات من خلال العمل على إعادة تدويرها، كما أنه يلعب دورا هاما في الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

-تسعى الجزائر إلى تبني الاقتصاد الدائري كنموذج جديد للتنمية لأنه يساهم في تحسين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل وكبداية اعتمدت مراكز الردم التقني عبر الولايات.

ثالثا: أهداف الدراسة:

-تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الاقتصاد الدائري في تفعيل التنمية المستدامة.

-التعرف على ماهية التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري.

-معرفة الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

-إظهار دور الاقتصاد الدائري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

رابعا: أهمية الدراسة:

*تتناول هذه الدراسة أهمية تطبيق الاقتصاد الدائري في الحفاظ على البيئة، والحد من استنزاف ثرواتها.

*أهمية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

*تفيد نتائج هذه الدراسة المسؤولين ومتخذي القرار في عرض أهم متطلبات الاقتصاد الدائري.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع؟

تعود هذه الاسباب إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية منها:

أ. الأسباب الذاتية:

- علاقة الموضوع بالتخصص؛
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال؛
- الشعور بأهمية هذه المواضيع خاصة مع التوجهات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي؛

ب. الأسباب الموضوعية:

- معرفة الدور الذي يلعبه الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة؛
- الكشف عن مدى أبعاد معايير وأهمية الاقتصادي الدائري.

سادسا: تقسيمات الدراسة:

-قد تم تقسيم الدراسة إلى جزئين ويشملان فصلين منها فصل نظري وفصل تطبيقي.

-فالجزء النظري يضم الفصول التالية:

الفصل الأول: الإطار العام للتنمية المستدامة والاقتصاد الدائري.

يتكون من مبحثين، كل مبحث يتكون من ثلاث مطالب، أما الجزء التطبيقي والذي قمنا بدراسة الموضوع في الجزائر ويتكون من ثلاث مطالب.

سابعا: المنهج المستخدم:

بغية الوصول الى إجابة على الإشكالية المطروحة المتعلقة بدور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة الجزائر في الجانب التطبيقي.

ثامنا: الدراسات السابقة:

-العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية، في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة،** سنة 2011/2010، ومنه الإشكالية: "هل المراعاة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر لأبعاد التنمية المستدامة انعكاس على قياس وتقييم والإفصاح عن أدائها الشامل. وتم التوصل الى **النتائج التالية:**

- قديم الباحث مفهوما اكثر دقة لكل من البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

- أن مجالات الأداء البيئي والاجتماعي ستزداد مستقبلا.

- إقتراح الباحث بضرورة تبني المبادئ الإسلامية كمفهوم مناسب لتفسير الدور البيئي والاجتماعي الملائم للمنشأة.

-زريق محي الدين، صوالحي أكرم عبد الباسط، **دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة، سنة 2019-2020، هل وصل وعي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بإتباع أنموذج الاقتصاد الدائري لتحقيق استدامتها؟.** وتم التوصل الى **النتائج التالية:**

- بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات وبالرغم من الاهتمام الذي يوليه الاكاديميون لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات ولضرورة الانتقال من قياس والحكم على أداء المؤسسة من جانبه الكلي، بدلا من التركيز على الأداة الاقتصادية إلا أن ذلك يبقا صعبا ويحتوي على جملة من المعوقات تمنع المؤسسات من القيام بذلك.

-تقرارت يزيد، كزيز نسرين، كزيز أمال، **الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني، مدينة مصر نموذجا،** كيف يساهم تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري في تعزيز معايير الاستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني في مدينة مصر. . وتم التوصل الى **النتائج التالية:**

-تقديم الباحث مفهوما أكثر دقة لكل من المعايير استدامة.

-معرفة مستوى الإفصاح عن تقييم أدائها الشامل

الفصل الأول

الإطار العام للتنمية المستدامة والاقتصاد الدائري

تمهيد

يقوم الاقتصاد الحالي والذي يعرف بالاقتصاد الخطي على (الاستخلاص، الإنتاج، الاستهلاك والرمي)، والذي يساهم بشكل مباشر في استنزاف الطبيعة الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي وبالتالي ظهور العديد من المشكلات البيئية التي تهدد حياة الكائنات الحية بما فيها الإنسان.

بالمقابل يساهم الاقتصاد الدائري بشكل كبير في ترشيد استغلال الثروات الطبيعية نتيجة اعتماده على المخلفات بتحويلها إلى مشاريع إنتاجية تساهم في حماية البيئة ومواردها والحد من المشكلات البيئية.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

يعود الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتا ياسين، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية اقتصادية واجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية.

كما أن الوزير الأول النرويجي كروهارلمبر ونطلاند لعب دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبرى، وفي سنة 1987 صدر تقرير عن الأمم المتحدة والذي أكد على أن التنمية يجب أن تلبي الحاجات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجات المستقبلية والتوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وتجذير مناخ الحريات والحقوق، دون إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، إنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة الإنسان والمجتمع والبيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يجعلنا نصفها بطابع الاستدامة.

مرة أخرى فإن التنمية المستدامة تعتبر مفهوم حديث نسبيات تطور من خلال عمليات وديناميات التنمية خلال العقود الماضية وكانت أول تلك المفاهيم هي المتعلقة بتخطيط التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وظهور منظمات دولية دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960، إلى أن قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته (45) عام 1968 باتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لإجراء مكثف

على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم.

ثم عقد في عام 1972 مؤتمر "استوكهولم" في السويد معلنا أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب والعمل على تحسين وحماية التنمية البشرية لصالح مواطنيها[1].

وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم. وقد "أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة"[2].

في أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاك بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

في أفريل من سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على أنه

---

[1] عبد الباسط وفاء، التنمية السياحية المستدامة بين استراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة، القاهرة الجمهورية المصرية، 2005، ص 5.

[2] Julien Haumont et Bernard Marois. **Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables,** Edition Eyrolles, Paris, France, 2010, P19.

يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

في جوان 1992 انعقدت قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل، التي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، خصص المؤتمر إستراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية، انعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعوا إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره، خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إضافة إلى هذه التواريخ، فقد انعقدت في شهر ديسمبر من سنة 2009 قمة كونبهاغن "والتي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن والفاعلية، ويكون الاتفاق الجديد بيلا أقوى من بروتوكول كبوتو الذي ستنتهي مرحلته الأولى في عام 2012 ويتعلق بوضع الغازات المسببة للاحتباس الحراري كانت قد تمت مناقشته عام 1997 ودخل حيز التنفيذ في شهر فيفري 2005، إلا أن النتائج التي جاءت بها القمة مخيبة للأمل، وقد أثار انتقادات الرأي العام العالمي وكذلك المنظمات العالمية المدافعة عن البيئة ذلك أنه لم يتوصل زعماء العالم المجتمعين خلال هذه القمة إلى قرارات صريحة حول النقاط التي شملها جدول الأعمال وأهمها:

-عدم وجود مقترح جادة من طرف كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والصين بخفض انبعاث الغازات لديها.

-عدم تقديم تعهد رسمي من طرف الدول المذكورة سابقا بنسب محددة حول نسبة خاصة بخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

-عدم التوصل إلى نسبة خاصة بخفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020 حيث كان من المتفق أن تصل النسبة إلى نحو عشرين في المائة (20%). فعلى الرغم مما أبدته العديد من دول العالم بشأن وجود هدف عالمي يسعى إلى ضرورة إحداث تخفيضات اجتماعية في الانبعاثات تتراوح ما بين 25% و40% بالنسبة للدول الغنية إلا أن الاتفاق لم يجبر أي دولة بنسبة محددة، عدم التوصل إلى تحديد مبلغ المساهمات المالية التي تمنح للدول النامية خاصة الفقيرة منها من أجل مساعدتها في التحكم في انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون. فالاتفاق المتوصل إليه يدعو إلى إنشاء آلية تمويل جديدة للمناخ، وإلى الحاجة لتمويل واسع النطاق للبلدان النامية يصل إلى 100 مليار دولار سنويا للسماح لتلك البلدان بحماية غاباتها ووضع اقتصاداتها على مسار تنخفض فيه نسبة الانبعاثات الكربونية ولمساعدتها في التكيف مع آثار تغير المناخ، على الرغم من ذلك فإن آلية تطبيقه بقيت غير واضحة.

فكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. وهذا على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاصل النووي لتشرنوجيل وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، وقد خرج المؤتمر بست نتائج:

-وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.

-إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على إستراتيجيات قابلة للاستمرار.

-جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض.

-وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية.

-إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية.

-بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

*كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتحددة، إضافة إلى زيادة المصبات لامتصاص الغازات الدفيئة.

*في أفريل من سنة 2002 عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال[1]:

-تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.

-استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

-اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

[1]Julien Haumont et Bernard Marois, Op, cit, P19.

-تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة (Sustainable Dévleppement) فثم ما يزيد عن ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية، ولكن الملفت إلى النظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال وعموما ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية Un Développement Enivrement Commission for عام 1987 التي رأستها جروهار-بروند تلاند Brundtland Groherlna رئيسة وزراء النرويج السابقة التي أصدرت تقريرها المعروف "مستقبلنا المشترك Future comonour" وعرفت التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[1].

كما عرفها ديفرانز: "التنمية المستدامة باعتبارها عملية موازنة الوفاء بالاحتياجات الإنسانية /البشرية في إطار حماية البيئة الطبيعية من أجل توفير هذه الاحتياجات في الحاضر والمستقبل"[2]. كما تعرف بأنها: "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أيوزنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص25.

[2] غادة علي موسى، **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة**، بحوث وأوراق عمل للمؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية للتنمية البشرية، 2007، ص157.

وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية[1].

وتعرف أيضا بأنها: محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث بين البيئة والاقتصاد[2].

وفي تعريف آخر: "التنمية المستدامة تعني بالنسبة لأي مؤسسة تطبيق إستراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تحقق احتياجات المشروع وأصحاب المصلحة في اليوم ع حماية الموارد البشرية والطبيعية في المستقبل"[3].

أما التعريف الاقتصادي: "تعرف الاستدامة بأنها تلك التنمية التي تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين النظم الثلاثة: الاقتصادي، البيئي والاجتماعي، من خلال عملية تكييف ديناميكية البدائل، وتتم بدائل لاستبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الصناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية تبقى تتوارث نفس القدر من رأس المال[4].

وتأسيسا على ما سبق؛ فإن مضمون مفهوم التنمية المستدامة يتمحور حول التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بقدرة الأجيال القادمة في مقابلة احتياجاتهم.

---

[1] شوزاد عبد الرحمان الهيثي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية**، مجلة الشؤون العربية، 2006، ص103.

[2] محمد عبد الكريم علي عبد ربه، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص290.

[3] السيد أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، **مشاكل معاصرة في المراجعة**، مطابع غياشي، مصر، بدون سنة، ص320.

[4] صالح إبراهيم يونس الشعباني، خالص حسن يوسف الناصر، **دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، عدد ثلاثة وتسعون، 2012، ص07.

حيث يمكن تقديم تعريف التنمية المستدامة على أربع مراحل متمثلة كالآتي:

***المرحلة الأولى:** فيها التنمية المستدامة تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستعمل أقل ما يمكن من الطاقة والموارد، وينجم عنها أدنى حد من الغازات والملوثات التي ترفع درجة حرارة الأرض وتؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون.

***المرحلة الثانية:** وفي هذه المرحلة يتم السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني والحد من الهجرة إلى المدن لمنع الاكتظاظ السكاني فيها وما ينجم عنها من مخلفات ملوثة للبيئة، وذلك عن طريق توفير كافة الخدمات لسكان الأرياف.

المرحلة الثالثة: جعل التنمية المستدامة سببا دائما لتطوير نوعية الإنسان معا، لأخذ بالحسبان قدرة النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكانياته.

المرحلة الرابعة: تكون التنمية المستدامة متمثلة بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك من خلال الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها[1].

ومن هنا نرى أنه يوجد اتفاق محدد حول تعريف التنمية المستدامة، ولكن جميعها يؤدي إلى نفس المفهوم وهو الإدارة السليمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

حتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة، فإنه من الضروري دراسة كل من أبعادها ومراحل تطورها وكذلك أهم الانتقادات الموجهة لها.

[1] غلاب فاتح، **إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في الاقتصادية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف1، 2017، ص37.

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد"[1]. ويرى باحثون آخرون أن "أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع"[2]. ويرى نفس الباحثين في دراسة أخرى لهم أن "التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة"[3].

من هذه التعاريف يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر.

والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، **مرجع سابق**، ص39.

[2] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، سنة 2003، ص189.

[3] ماجدة أبوزنط وعثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ص23.

جدول رقم (01): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أوزنط، **إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة**، دراسات، مجلة عملية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي –الجامعة الأردنية–، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد1، جانفي 2008، ص177.

حيث يوجد ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق أحد الباحثين المختصين في ما يلي[1]:

1–اقتصاديا: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

2–بيئيا: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتحددة وغير المتحددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي

[1] باتر محمد علي وردم، نفس المرجع السابق، ص189.

والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

3-اجتماعيا: يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

كما أن الشكل التالي يعطي صورة أخرى لهذا الترابط.

الشكل رقم (01): ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

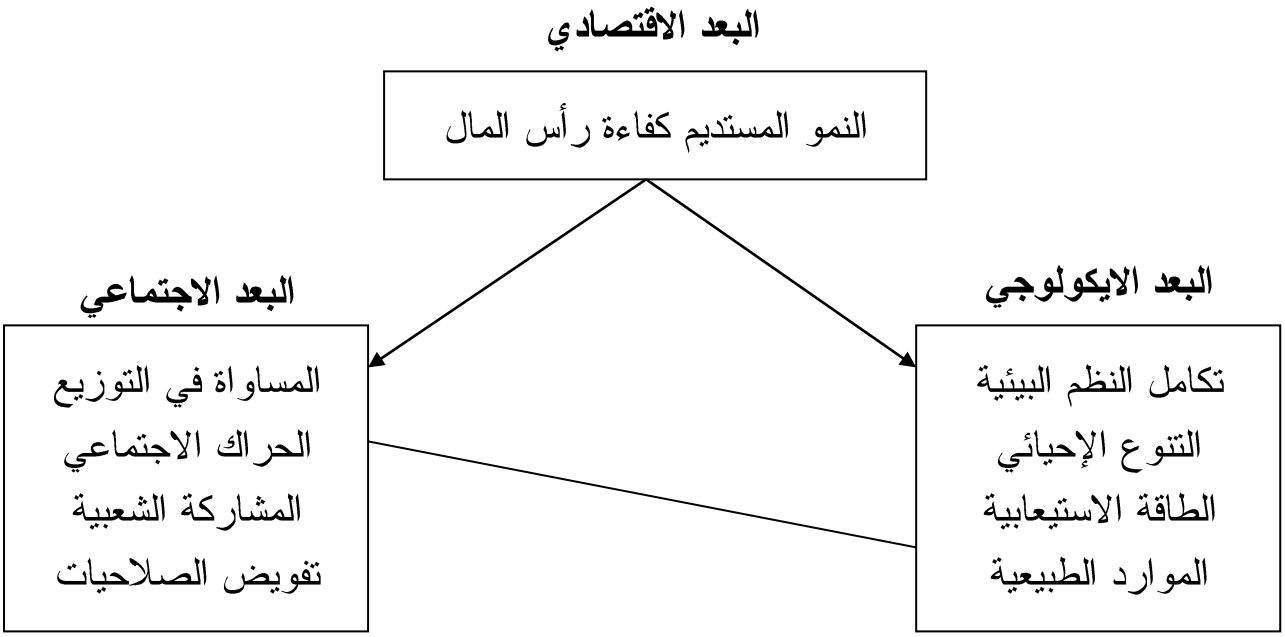

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، مرجع سابق، ص41.

وقد حاول آخرون تمثيل العلاقة بين الأبعاد بشكل أكثر دقة وهو كالتالي:

إن كل بعد من الأبعاد الثلاثة يتكون من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى أو العناصر والتي يحددها الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

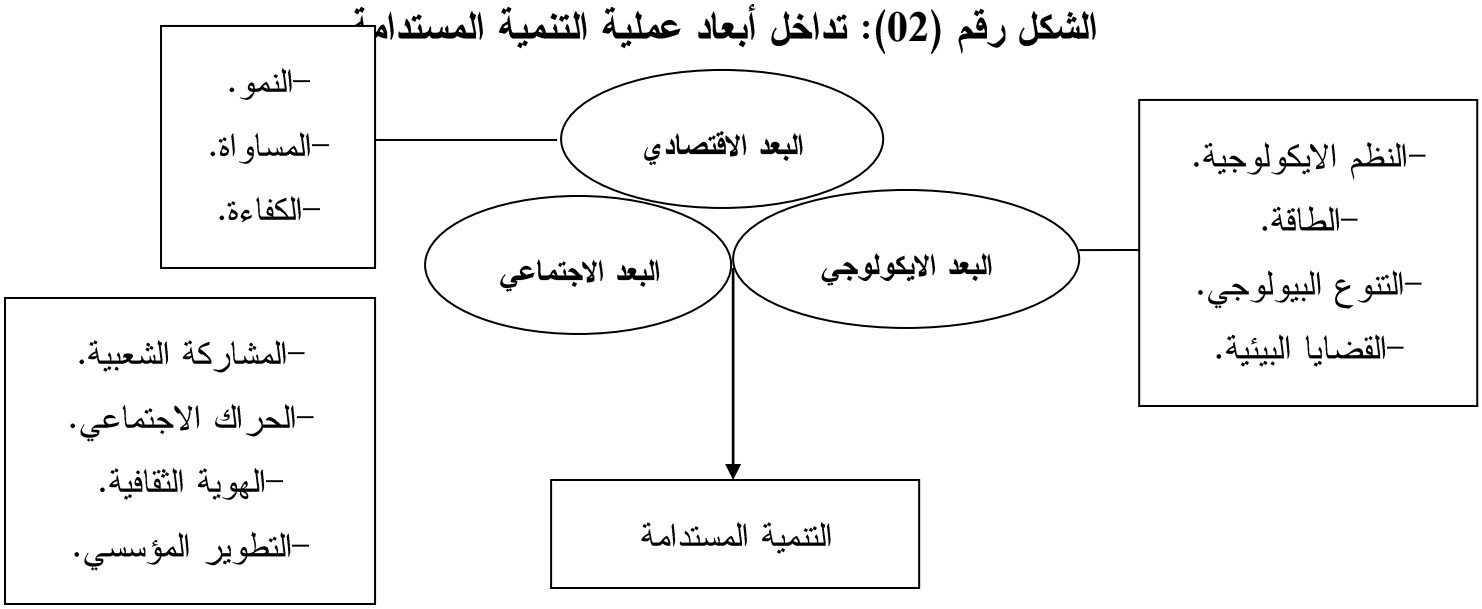

المصدر: عثمان غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006، ص42.

يحتوي الشكلان السابقان على إشارة إلى أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة هي أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر، هناك من يضيف بعدا رابعا وهناك من يسميه "بالبعد الإداري والتقني"[1]، إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا.

[1] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص40.

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس الاستدامة

نلخص المؤشرات المختلفة لقياس التنمية المستدامة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مؤشرات قياس الاستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ووضع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية.	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل	خفض الآثار البيئية الوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في

	والمواصلات وللاستعمال المنزلي.	الوقود الخشبي.	تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتحددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل، في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، عمان، الأردن، ص194.

المطلب الرابع: أهمية التنمية المستدامة

من الاهتمام العالمي الملحوظ بالتنمية المستدامة وبالنظر للأهداف التي تسعى لتحقيقها والمجالات التي تعالج مشاكلها، وأبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، يمكن استنتاج بعض النقاط التي نوضح من خلالها أهمية التنمية المستدامة، ومن هذه النقاط.

- **شمولية أهداف التنمية:** حيث أن التنمية المستدامة لا تهتم بمجال محدد دون غيره فهي تجد في العمل الإنمائي تشابك وتأثير متبادل بين مجالات التنمية المختلفة، فالتنمية الاقتصادية مثلا سوف يكون لها تأثير على التنمية الاجتماعية والتنمية الصناعية قد تؤثر سلبا على المجال البيئي، لذلك يجب أن تكون العملية التنموية متكاملة ومتوازنة بين المجالات المتعددة للتنمية المستدامة.

- **الحاجة العالمية لحلول التنمية المستدامة:** أصبح العالم اليوم وما فيه من مشاكل وعلى كافة الصعد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والغذائية والصحية والسكانية في أمس

الحاجة لحلول آنية ومستقبلية لهذه المشاكل، والتنمية المستدامة بشمولية أهدافها ومجالات اهتمامها من جهة ونظرتها المستقبلية من جهة أخرى، تعتبر الحل الأمثل لمشاكل العالم.

- الاهتمام بالمستقبل وعدم استنزاف الحاضر هو جوهر عملية التنمية المستدامة وبعدها الرئيسي.

- **النظرة البعيدة المستقبلية:** من كلمة المستدامة يتضح أن أهداف التنمية المستدامة لا يستهدف الحاضر فقط على حساب المستقبل والأجيال القادمة، بل على العكس يعتبر

- **التشاركية الدولية:** من أهم ميزات التنمية المستدامة أن برامجها وخططها التنموية وأهدافها لا تقتصر على بلد محدد أو قارة بعينها ولا تتعارض مع مصلحة أحد البلدان ولا تتأثر بالخلافات السياسية الدولية، فهي خطة عالمية تؤمن بها وتتشارك في تحقيقها جميع بلدان العالم[1].

[1] سامي بلال، **التنمية المستدامة التعريف التاريخ الأهمية التطور**، منشور في Youmatter.world.

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الدائري

المطلب الأول: التطور الخارجي للاقتصاد الدائري

ظهر مصطلح الاقتصاد الدائري سنة 1989 مع ظهور كتاب بعنوان اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة الصادر من مطبعة جامعة جونر هونكنز الأمريكية لمؤلفيه د. بقيد بيرس واركيري تيرمز، يبين هذا الكتاب العلاقة بين الاقتصاد والموارد الطبيعية والبيئية، وطبيعة التكامل بين النظام البيئي والاقتصادي وأهم ظواهر الانحراف في النظام البيئي وآثارها الاقتصادية. ويميز المؤلفان فيه بين ما يسمى الاقتصاد الخطي، حيث يكون استهلاك الموارد مفتوحا حيث لإعادة بناء رأس المال، سواء كان ماليا، تصنيعيا، بشريا، اجتماعيا أو طبيعيا، وتحسين عوائد الموارد من خلال تدوير المنتجات والمكونات والخامات المستخدمة في جميع الأوقات بما يضمن تعزيز التدفق المستمر للمواد التقنية والبيولوجية.

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الدائري

تعريف الاقتصاد الدائري:

يُعد المعماري والبيئي السويسري "والترستاهيل" من الأوائل الذي طوروا وتكلموا على الاقتصاد الدائري، بحيث وصفه أو بالأحرى سماه بنظام "من المهد إلى المهد". وبشكل عام، يمكن تعريف "الاقتصاد الدائري" على أنه:

هو عبارة عن نظام صناعي جديد قائم على إنشاء دوران للإنتاج والاستهلاك في حلقات متواصلة وغير متقطعة، مع التقليل قدر الإمكان من استخدام الموارد والطاقات غير المتجددة وإحلالها بالمواد والطاقات المتجددة[1].

[1] زريق محي الدين، صوالحي أكرم عبد الباسط، **دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، سنة 2019-2020، ص17.

فهو بذلك النموذج الاقتصادي الجديد الذي يقوم على استعاد مفهوم نهاية حياة المنتوجات، مع الارتكاز على استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة والمواد والخامات التي لا تحوز على عناصر سامة أو ضارة للكائنات الحية أو الطبيعية.

إذا بصفة عامة، يمكننا القول أن الاقتصاد الدائري هو مفهوم اقتصادي جديد ينتقل بنا من النموذج الخطي إلى النموذج الحلقي أو الدائري، قصد تحقيق هدف "صفر نفايات"، كما أنه يتناغم مع أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، وهو يستهدف إنتاج السلع والخدمات مع الأخذ بعين الاعتبار الحد من استهلاك وإهدار المواد الخام، المياه ومصادر الطاقة المتعددة[1].

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الدائري

يقوم الاقتصاد الدائري على عدة مبادئ، نذكر منها:

***النفايات مغذيات:** لا وجود للنفايات، فالمكونات البيولوجية والتقنية تم تصميمها عن قصد كي تدخل ضمن دورة المواد.

***التنوع قوة:** فالمنتجات والمواد والأنظمة المتنوعة مع مزيد من الصلات والمقاييس، تكون أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية من التي يتم بناؤها لمجرد الكفاءة.

***التفكير المتقوي:** النظر للأشياء على أنها تؤثر بعضها البعض في إطار كل متكامل، واعتبار العناصر مناسبة في إطار سياقات البنية التحتية، البيئة والمجتمع.

***الأسعار وآليات التغذية المرتبة الأخرى يجب أن تعكس التكلفة الحقيقية:** في الاقتصاد الدائري تعمل الأسعار كوسائل، وبالتالي يجب أن تعكس التكاليف الكاملة من أجل أن تكون فعالة بما فيها العوامل الخارجية السلبية.

[1] زريق محي الدين، صوالحي أكرم، مرجع سبق ذكره، ص18.

المطلب الرابع: خصائص الاقتصاد الدائري

يتمتع الاقتصاد الدائري بالسمات التالية:

- تصميم النفايات.
- تعزيز القدرة على التكيف من خلال التنوع في العمليات والأنشطة.
- الاتجاه نحو مصادر الطاقة المتجددة.
- التفكير في النظم البيئية.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد الدائري يهدف إلى الحفاظ على المنتجات والمكونات والمواد بأعلى فائدة وقيمة في جميع الأوقات، وذلك بناءا على ما يلي:

- المحافظة على رأس المال الطبيعي وتعزيزه عن طريق التحكم في المخزونات المحدودة وموازنة تدفقات الموارد المتجددة.
- تحسين عائد الموارد عن طريق تدوير المنتجات والمكونات والموارد بأعلى فائدة.
- فعالية النظم من خلال الكشف عن العوامل الخارجية السلبية.

المبحث الثالث: الاقتصاد الدائري (أهداف ومعوقات التطبيق)

المطلب الأول: أهداف تطبيق الاقتصاد الدائري

يهدف الاقتصاد الدائري إلى مواجهة التحدي وهو تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك مع المحافظة قدر الإمكان على الموارد، فالاقتصاد الدائري يتمحور حول أربعة برامج رئيسية وهي:

- حماية الموارد.
- الإنتاج المستدام.
- عقلنة الاستهلاك.
- خلق القيمة من خلال التحويل وإعادة التدوير.

لا يهدف هذا النهج الدائري إلى خلق ديناميكية جديدة وحسب وإنما يعزز ثقافة التعايش مع المنظمة الإيكولوجية الصناعية والتعاون مع المجتمعات.

1-أهمية الاقتصاد الدائري[1]:

إن الاقتصاد الدائري له أهمية كبرى في استعادة المادة الخام للبدء في عملية تصنيع أخرى وعليه تكمن أهمية الاقتصاد الدائري في:

أولا: من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري: يسود العالم النظام الاقتصادي المعتمد على الإنتاج والاستهلاك ومن ثم استبعاد المواد المستهلكة كمخلفات، في الاقتصاد الخطي يتعامل مع المواد الخام ومن ثم تصنيفها كمنتج وتنتهي دورة الاستخدام بالتخلص منها كنفايات مهملة، حيث يكون استهلاك الموارد مفتوحا.

[1] شامية بن عباس الاقتصاد الدائري نظام بيئي صناعي جديد لتطبيق معايير استدامة الشاملة مجلة ميلاف للبحوث والدراسات – خنشلة 2019.

أما في الآونة الأخيرة ظهر نظام جديد يقوم على الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الدائري، والذي يهتم بالاستجابة المباشرة للقضايا المتعلقة بندرة الموارد وضرورة تقليل النفايات وأيضا الاهتمام ببناء سلاسل التوريد لزيادة معدل إعادة التدوير، إعادة الاستخدام وإعادة التصنيع ليستفاد منها أكثر من مرة.

ويعتبر الاقتصاد الدائري كنموذج اقتصادي جديد يهتم بتغيير كل أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة.

ثانيا: الاقتصاد الدائري من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد خدماتي: من المتوقع أن تشهد ظهور نوع من مختلف المستهلكين الذين يهتمون بنموذج مبتكر من أنواع الملكية، وهي ملكية الخدمات بدلا من الملكية الفردية للسلعة أو المنتج، ويحمل تبني هذا النوع من الأعمال فرصا كبيرة، منها: حفظ المواد الخام عن طريق نقل الملكية من المستهلك إلى المنتج، كما يعتبر حلا لمجابهة عدد من التحديات من قضية تغير المناخ، وندرة الموارد وينقل الاقتصاد إلى أعلى قيمة وفائدة في جميع الأوقات، وذلك من خلال تغيير وإعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك حول أربعة عناصر رئيسية وهي: إعادة تصميم سلاسل التوريد، الابتكار، التغيير في سلوك المستهلكين والسياسات والتنظيمات التي تمكن من التغيرات.

ثالثا: الحد من البصمة البيئية: من المتوقع ألا يساهم تطبيق معايير الاقتصاد الدائري في تقليل تغير المناخ، من خلال خفض النفايات المتراكمة، خفض نسب تلوث الهواء وحل استراتيجي لمجابهة تغير المناخ، كما يساهم في تخفيض كمية الطاقة التي تحتاجها عمليات

الإنتاج الصناعي لتحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات صالحة للاستعمال، وأيضا تساهم في فكرة شراء الخدمة بدلا من المنتج في الحد الكبير من النفايات[1].

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري

تتمثل أهم معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري كما هو موضح في الجدول الآتي[2]:

الجدول رقم (03): معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري.

المعوقات	المؤشرات
المعوقات الثقافية	تردد المؤسسات في تطبيق الاقتصاد الدائري (الثقافة المنفردة)
	العمل بأسلوب النظام الخطي.
	استعداد محدود للمشاركة في سلسلة القيمة أو الاقتصاد الدائري.
المعوقات التشريعية	عرقلة القوانين واللوائح.
	القصور في وجود إجماع عالمي حتمية الاقتصاد الدائري.
	التدابير والإجراءات الدائرية المحدودة.
المعوقات التسويقية	انخفاض أسعار المواد الخام
	تكاليف استثمارية عالية مقدما.
	تمويل محدود لنماذج الأعمال مقدما.
	عدم وجود معايير محددة للتطبيق.
	انخفاض الجدوى الاقتصادية للنماذج الأعمال الدائرية.
المعوقات التكنولوجية	نقص والقصور في البيانات
	التصميم الدائري المحدد.
	ضعف القدرة على تقديم منتجات عالية الجودة معاد تصنيعها.

[1] زريق محي الدين صوالحي اكرم عبد الباسط مرجع سابق، ص21.

خلاصة الفصل الأول

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة قضى نهائيا على الاعتقاد السائد والذي مفاده أن الاهتمام بالنمو يؤدي إلى الإضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي، فكان لبروز مفهوم التنمية المستدامة الدور في التوفيق بين المفهومين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاتها في آن واحد ودون التفريط في أي واحد منهما.

لقد اتضح من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل أن التنمية المستدامة تضمن في نفس وقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، أي أنها تضمن التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، فبواسطة التنمية المستدامة يمكن لثلاثة مجالات مختلفة أن تشترك وهي التي تبين كيفية تحقيق النمو الذي يراعى فيه البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما أنها تساعد على القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال.

الفصل الثاني

الاقتصاد الدائري في الجزائرودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد

يعتبر الاقتصاد الدائري نموذجا اقتصاديا مميزا ومبتكرا حيث تعقد عليه الآمال، في القضاء على مساوئ الاقتصاد الخاطئ السائد، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأدوار التي يمكن أن يلعبها الاقتصاد الدائري للوصول إلى تنمية مستدامة وعليه من خلال التطرق إلى أهم المساهمات الاقتصادية والبيئية التي يمكن للاقتصاد الدائري أن يقدمها بتحويل النفايات من عبء إلى مورد اقتصادي باستطاعته خلق قيمة مضافة للاقتصاديات والحد من الأخطار التي تشكلها النفايات على صحة واستدامة المجتمعات.

المبحث الأول: الاقتصاد الدائري في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر

يرتكز الاقتصاد الدائري في الجزائر أساسا على دعم قطاع الرسكلة وإعادة تدوير النفايات، وهذا من دون الاهتمام بالجوانب والأسس الأخرى له، الأمر الذي يطرح تحدي للسلطات الجزائرية حول كيفية تبني مبادئ وركائز الاقتصاد الدائري باعتباره سوسيو-اقتصادية متكاملة ذات آثار جد إيجابية على البيئة والتنمية المستدامة.

وتعد سياسة تسيير النفايات جزءا من الإستراتيجية البيئية الوطنية (SNE) وكذلك المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية المستدامة (PNAE-DD) وقد أسفرت هذه الإستراتيجية عن إصدار القانون رقم 01-19 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بـــ: تسيير، مراقبة، والتخلص من النفايات والذي يستهدف تجسيد المبادئ التالية[1]:

- الحد من توليد النفايات وأضرارها في المصدر.
- تنظيم فرز، جمع، نقل ومعالجة النفايات.
- تثمين النفايات من خلال إعادة الاستخدام وإعادة التدوير.
- المعالجة السليمة بيئيا للنفايات.
- إعلام وتثقيف المواطنين حول المخاطر الناجمة عن النفايات وتأثيرها على الصحة العمومية والبيئة.

[1] محمد مسعودي، **متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد 23، العدد 01، 2020، ص742.

تم إنشاء النظام العمومي لاستعادة وتثمين نفايات في الجزائر كذلك، والمعروف بـــ (Ecojen) وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-199 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2004، والذي يحدد إجراءات إنشاء وتنظيم وتشغيل وتمويل هذا النظام تحت إشراف الوكالة الوطنية للنفايات ANO[1].

والشكل الموالي يبين طرق وآليات عمل (Eco-Jem) في الجزائر، مع مختلف المتعاملين والفاعلين في هذا المجال والمتمثلين في كل من البلديات، مصنع وورشات إعادة التدوير، المتسببين لهذا النظام من الصناعيين ومختلف المتعاملين التجاريين، وكذا الوكالة الوطنية للنفايات.

[1] محمد مسعودي، نفس المرجع، ص743.

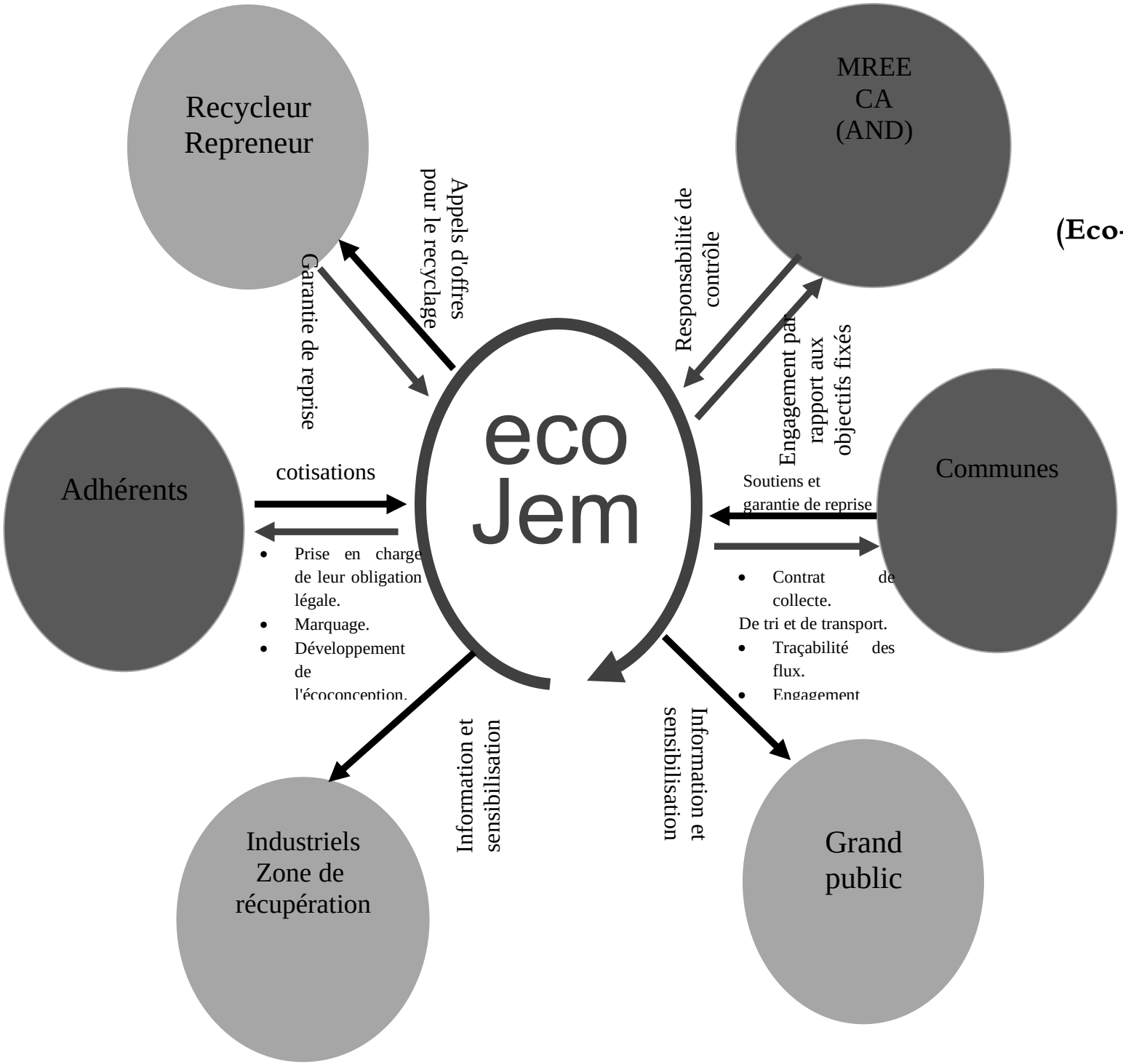

الشكل رقم (3): آليات عمل (Eco–Jem) في الجزائر.

المطلب الثاني: رهانات وآفاق الاستثمار في الاقتصاد الدائري في الجزائر

تسجل الجزائر تأخرا مهما في مجال تدابير الجمع، النقل، التخلص وتثمين النفايات وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة، حيث أن قطاع تدوير النفايات يبقى هامشيا كما أن إنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد لا يذكر وحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة، فإن الجزائر تفقد مليون 300 أورو سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات.

يسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70% في آفاق سنة 2020 مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 5 و6% ويتسم نشاط جمع وتدوير النفايات بكونه نشاطا غير مهيكل وتبقى مشاركة القطاع الخاص لحد اليوم محدود، وقد أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مشروع 5000 شركة صغيرة جدا[1].

فالجزائر تنتج سنويا 34 مليون طن من النفايات المتوقع أن يرتفع حجمها في آفاق سنة 2035 إلى 70 مليون طن، 50% منها قابلة للتدوير، على غرار البلاستيك والنفايات المنزلية وما شابهها.

وفي هذا الصدد تم التأكيد من طرف وزارة البيئة على ضرورة استغلال هذا المخزون كمصدر للثروة وموفر لمناصب العمل، متيسرة إلى أن مجال التدوير وإعادة التدوير يعد من أبرز المجالات التي يعول عليها لترقية الاقتصاد الوطني، حيث تم اقتراح التوصيات التالية:

[1] نصيرة هبري، إعادة تدوير النفايات في ظل الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد 13ن، العدد 2، 2019، ص11.

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات للناشطين في مجال الاقتصاد الدائري بالإضافة إلى تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة لأصحاب المشاريع ذات الصلة بالاقتصاد الدائري.

- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وكذا حاملي المشاريع في إطار دعم وتشغيل الشباب.

- منح الأولوية لحاملي هذه المشاريع في الاستفادة من العقار الصناعي.

- مراجعة المرسوم التنفيذي المتعلق بالمخطط التوجيهي لتسيير النفايات وهذا بإدماج الاقتصاد الدائري والتأكيد على مراجعة القانون الخاص بالنفايات 01-19 المؤرخ سنة 2001 والذي يتطرق لتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها وهذا بإدراج إضافات تنظم إعادة التدوير.

وبالتالي تتزايد ضرورة الإسراع في التركيز على إعادة التدوير واستعادة الطاقة والاقتصاد الدائري وفي ظل الأزمة المالية التي تشهدها الجزائر حاليا نتيجة انخفاض مداخيل المحروقات، فإنه يتوجب على الحكومة الجزائرية إعطاء مزيد من الاهتمام بقطاع النفايات باعتباره موردا وثروة اقتصادية قد تشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني إن أحسن استغلالها وتسييرها، كما أن الأمر يستدعي دعم وتحفيز القطاع الخاص في مجال جمع النفايات ورسكلتها باعتبار أن المؤسسات الخاصة في هذا المجال لا تزال دون العدد المطلوب (حوالي 1000 مؤسسة) [1].

ويوضح الجدول التالي الطاقة السنوية للاسترجاع وتدوير النفايات والتي هي في الحقيقة لا تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري في الجزائر.

[1] محمد مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص742.

كما أن التدوير على المستوى الوطني يرتكز بنسبة كبيرة على الورق والبلاستيك كما يلي:

الجدول رقم (04): الطاقة الوطنية لاسترجاع وتدوير النفايات

نوع النفايات	الكمية السنوية (بالطن)
الورق	385000
البلاستيك	130000
المعادن	100000
الزجاج	50000
مواد أخرى	95000
المجموع	**760000**

المصدر: فيروز بوزورين، **النفايات: أهميتها ومتطلبات تفعيلها في الجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 02، (2019)، ص29.

حسب الجدول، يمكن للجزائر استرجاع 760000 طن سنويا من النفايات ما يعادل 3.5 مليار دينار جزائري، وتشمل هذه النفايات الورق الذي يمثل الجزء الأكبر لإمكانية الاسترجاع والتدوير بحجم 385000 طن سنويا، مواد التغليف المنتجة أي ما يعادل 0.2%.

المطلب الثالث: تفعيل ركائز الاقتصاد الدائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يتطلب تفعيل ركائز الاقتصادية في الجزائر والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة توفير الميكانيزمات والمتطلبات الكفيلة بتحقيق ذلك والتي تستمدها من الأطر النظرية والتجريبية للاقتصاد الدائري ويتجلى ذلك من خلال ما يلي[1]:

- الرفع تدريجيا من المعدلات الحالية لتدوير النفايات في الجزائر.

- الحد من استخدام مصادر الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة.

- السعي نحو إنتاج سلع تتسم بالجودة والاستدامة قدر الإمكان، بالإضافة إلى قابليتها للتصليح إعادة الاسترجاع مرة أخرى لأجل الحد من النفايات.

- تشجيع الاهتمام باستخدام المواد الأولية الصديقة للبيئة.

- تعزيز استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة والاهتمام بالكفاءة الطاقوية ودعمها في العمليات الإنتاجية.

- تشجيع استخدام النفايات في مجال توليد الطاقة، مثل ما هو عليه الشأن في العديد من الدول المتقدمة.

[1] محمد مسعودي، **مرجع سابق**، ص 747-748.

خلاصة الفصل الثاني

إن إعادة توجيه الاقتصاد وتبني الاقتصاد الدائري كنموذج جديد لتحقيق زيادة التنمية المستدامة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك غر المستدامة يتطلب تكييف النظام الاقتصادي الحالي والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وإدخال التكاليف البيئية في كلفة إنشاء المشاريع، خاصة في ظل ارتفاع الطلب على الموارد الأولية، مما قد يؤدي إلى استنزافها ويحول دون الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

في هذا الإطار تسعى الجزائر إلى تبني نموذج الاقتصاد الدائري بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد قامت بسن العديد من التشريعات والقوانين من بينها: البرنامج الوطني لتسيير النفايات البلدية والذي يهدف إلى إزالة المفارغ العشوائية، تنظيم عملية جمع نقل وإزالة النفايات في ظروف صحية، تثمين النفايات القابلة للاسترجاع وخلق مناصب شغل خضراء، المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة، وأخيرا الإستراتيجية الوطنية للتسيير المدمج للنفايات ففي 2034 والتي تهدف إلى التقليل من النفايات عند المصدر وكذا تطوير الاقتصاد الأخضر الذي من بين أهم إستراتيجياته الاقتصاد الدائري، ولكن رغم هذه القوانين والإجراءات إلا أن الجزائر لا تزال بعيدة جدا عن تبني الاقتصاد الدائري بنسبة جيدة لأنه يتم تدوير ما قدره 10% فقط ونلاحظ انتشار المفارغ العشوائية للنفايات بشكل كبير، كما أنه من المقدر أن كمية النفايات في الجزائر ستتجاوز 34 مليون طن الحالية لتصل إلى 73 مليون طن بحلول عام 2034.

خاتمة

خاتمة

في الأخير يمكن القول بأن للاقتصاد الدائري دور كبير ومهم في التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في حماية البيئة والحفاظ على مواردها. لهذا نجد أن الدول المتطورة تجتهد من أجل تجسيد ركائز الاقتصاد الدائري على أرض الواقع باعتباره منظومة متكاملة تمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة البسيطة أنه لابد من الجزائر مواكبة التحديات الاقتصادية والبيئية الجديدة التي يشهدها العالم بأسره والانتقال من منظومة الاقتصاد الخطي إلى منظومة الاقتصاد الدائري التي تتميز بكونها أكثر كفاءة اقتصادية واستدامة بيئية بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة ويمكن تجسيد ذلك من خلال توفير الميكانيزمات والمتطلبات الكفيلة بتفعيل ركائز الاقتصاد الدائري والتي نستمدها من الأطر النظرية والتجريبية عن طريق الرفع تدريجيا من المعدلات الحالية لتدوير النفايات، الحد من استخدام مصادر الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة وتعزيز استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة والاهتمام بالكفاءة الطاقوية ودعمها في العمليات الإنتاجية، السعي نحو إنتاج سلع تتسم بالجودة والاستدامة قدر الإمكان، بالإضافة إلى قابليتها للتصليح وإعادة الاسترجاع مرة أخرى لأجل الحد من النفايات، تشجيع الاهتمام باستخدام المواد الأولية الصديقة للبيئة، تشجيع استخدام في مجال توليد الطاقة، مثل ما هو عليه الشأن في العديد من الدول المتقدمة، وبالإضافة إلى هذا فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- يعتبر الاقتصاد الدائري وسيلة مهمة وفعالة في تجسيد مفاهيم التنمية المستدامة على أرض الواقع.

- بفضل الاقتصاد الدائري أصبحت النفايات بمثابة موردا لا عبئا وهذا بفضل تقنيات تحويل النفايات المفيدة بيئيا إلى موارد، وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي

قدر أن الاقتصاد الدائري سيوفر على العالم تريليون دولار بحلول عام 2025 وسيولد 100 ألف وظيفة جديدة خلال الخمس سنوات القادمة.

- يهدف الاقتصاد الدائري إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك مع المحافظة قدر الإمكان على الموارد.

- يتمحور الاقتصاد الدائري حول أربعة برامج رئيسية وهي: حماية الموارد، الإنتاج المستدام، ترشيد الاستهلاك، خلق القيمة من خلال التحويل وإعادة التدوير، فهذا النهج الدائري لا يهدف إلى خلق ديناميكية جديدة وحسب وإنما يعزز ثقافة التعايش مع الأنظمة الإيكولوجية الصناعة والتعاون مع المجتمعات.

- يرتكز الاقتصاد الدائري في الجزائر أساسا على دعم قطاع الرسكلة وإعادة التدوير للنفايات، وهذا من دون الاهتمام بالجوانب والأسس الأخرى له.

- يمكن للجزائر استرجاع 760000 طن سنويا من النفايات ما يعادل 3.5 مليار دينار جزائري وتشمل هذه النفايات الورق الذي يمثل الجزء الأكبر لإمكانية الاسترجاع والتدوير بحجم 385000 طن سنويا مواد التغليف البلاستيكية والتي يتم استرجاع منها 4000 طن فقط من أصل 2 مليون طن من مواد التغليف المنتجة أي ما يعادل 0.2%.

وعلى ضوء ما سبق يمكن وضع التوصيات التالية:

- تشجيع الابتكار في مجال الاقتصاد الدائري وتوسيع الانتقال المنظم نحو قواعده.

- ضرورة تفعيل دور الوكالة الوطنية للنفايات وربطها بالبحث العلمي من خلال تشجيع البحوث العلمية والدراسات الميدانية في هذا المجال.

- ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات والسياسات التي من شأنها أن تعمل على تحويل الاقتصاد الخطي الحالي نحو الاقتصاد الدائري.

- تطوير إستراتيجية متكاملة اتجاه إعادة تدوير المخلفات ويجب أن تتم بتبنيها كصناعة جديدة وتشجيع الشركات الخاصة نحو توطين هذه الصناعة وتهيئة المناخ الاستثماري لاستقطاب المستثمر الأجنبي لتطويرها.

- الأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال واعتباره قطاع مثمر ومنتج يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بدلا من اعتبار ذلك نشاطا إجباريا بديهيا، قد يتوقف فيه العمل على جمع وفرز النفايات ثم التخلص منها بطريقة عشوائية وغير مدروسة.

آفاق الدراسة:

(اقتراح مواضيع مستقبلية متعلقة بالاقتصاد الدائري)

– الاقتصاد الدائري وكيف يغير وجه الأرض.

– الاقتصاد الدائري مستقبل الاعمال في عالم ما بعد كوفيد–19.

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. أبو النصر مدحت، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، سنة 2017.

2. فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة التخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2016، عدد الصفحات 283.

3. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، التنمية المستديمة وفلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2017.

4. محمد عبد الكريم علي عبد ربه، محمد عزت إبراهيم غزلان، اقتصاديات الموارد والنسبة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

5. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.

المذكرات والأطروحات

6. زريق محي الدين، صوالحي أكرم عبد الباسط، **دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تحت إشراف غلاب فاتح، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، سنة 2019-2020.

7. العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تحت إشراف بقة الشريف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، سنة 2010-2011.

المجلات والملتقيات

8. حبيب أنيسة، حنيش أحمد، مساهمة الاقتصاد الدائري في تحقيق الأبعاد الإستراتيجية للتنمية المستدامة، دراسة حالة، مجلة الإبداع، جامعة الجزائر (03)، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد (01) A، 2021.

9. قندوز فاطمة الزهراء، علي الزغبي، متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية، المجلد 17، العدد 1، 2018، (302).

المقالات والمنشورات العلمية

10. جعفر طالب أحمد الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي، دراسة تحليلية الأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمني.

11. علي موسى غادة، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل للمؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، بعنوان: التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، الجمهورية المصرية العربية للتنمية البشرية، 2007.

12. مقال "التنمية المستدامة، التعريف، التاريخ، الأهمية، التطور" منشور في Youmatter World تمت مراجعته بتاريخ 2021/03/06.

المراجع باللغة الأجنبية

13. Julien Haumont et Bernard Marois, les meilleurs pratiques de l'entreprise de la France durables, édition Eyrolles, Paris, France 2010.

المواقع الالكترونية

14. http//www.aleqt.com/2010/03/21article.366761.htmli.

15. https: www.globalreporting. Org/…./ starting. Paints 2-G 31.pdf

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

versité Mohamed Boudiaf a M'sila
ulté des Sciences Économiques, Commerciales et Sciences de Gestion
artement: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: عواطي سميحة المولود(ة) بتاريخ: 29-01-1995 ب: جامعة المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 200349[illegible] الصادرة بتاريخ: 25-04-2016 عن: جامعة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور الاقتصاد الموازي في تحقيق الاستقرار المستدام في الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/13

التوقيع و البصمة

.....

* يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بوروبس فاطمة الزهراء المولود(ة) بتاريخ: 06/05/1996 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 204808 الصادرة بتاريخ: 2015 عن: ا.ا. المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد مالي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى إمكانية الجزائر للتوجه نحو الاقتصاد الدائري بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، حيث حاولنا الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن للجزائر التوجه نحو الاقتصاد الدائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟، للإجابة على هذه الإشكالية تطرقنا إلى الإطار العام للاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة بالإضافة إلى متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الدائري في الجزائر يرتكز أساسا على دعم قطاع الرسكلة وإعادة تدوير النفايات، وهذا من دون الاهتمام بالجوانب والأسس الأخرى له، وللانتقال نحو الاقتصاد الدائري يجب توفير العديد من الميكانيزمات والمتطلبات الكفيلة بتفعيل ركائزه من بينها الرفع تدريجيا من المعدلات الحالية لتدوير النفايات، السعي نحو إنتاج سلع تتسم بالجودة والاستدامة قدر الإمكان، بالإضافة إلى قابليتها للتصليح وإعادة الاسترجاع مرة أخرى لأجل الحد من النفايات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الدائري، إعادة تدوير النفايات، التنمية المستدامة.

Abstract:

the study aims to shed light on the extent to which Algeria is able to more towards a circular economy in a way that guarantees sustainable development. We tried to answer the following problematic: how can Algeria move towards a circular economy in order to relieve stainable development to answer this problematic we touched other general framework of the circular economy, and sustainable development, in addition to the requirements for activating the circular economy in Algeria.

Througli this study. We concluded that the circular economy in Algeria is based mainly on supporting the rector, and this without paying attention to other aspects and foundations of it, and to move to wards a circular economy, many mechanisms and requirements must be provided to activate its pillars, including gradually raising the current rates to recycle waste.

Key words: linear economy, circular economy, waste recycling, sustainable development.